الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة -حالة الجزائر-

The Green Economy as a tool for achieving Sustainable Development -The case of Algeria-

زعباط سامي[1]، بوقريقة رفيقة[2]
Zabat Sami[1], Boukrika Rafika[2]
[1] جامعة جيجل (الجزائر)، Zabat.s@univ-jijel.dz
[2] جامعة جيجل (الجزائر)، r.boukrika@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام:2020/04/08 تاريخ القبول: 2020/09/03 تاريخ النشر: 2020/09/28

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الاقتصاد الأخضر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وأهم معوقات تحقيق ذلك، ومن أجل ذلك تم تشخيص واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر اهتمت فعلا بمفهوم الاقتصاد الأخضر باتخاذها مجموعة من التدابير، إلا أن هذه الأخيرة تبقى دون المستوى المنشود.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، الجزائر.

تصنيفات JEL : Q01، F63، I30.

Abstract:

This study aimed to understand the role of the green economy as a tool for achieving sustainable development in Algeria and the most important obstacles to achieving this, and for that reason the reality of the green economy in Algeria has been diagnosed, and this study has concluded that Algeria really took care of the concept of the green economy by taking a set of measures, but these The latter remains below the desired level.

Keywords: Green economy, Sustainable Development, Algeria.

JEL Classification Codes: Q01, F63, I30.

[1] **المؤلف المرسل:** زعباط سامي، **الإيميل: zabat.sami@yahoo.com**

1-المقدمة :

يشهد العالم اليوم مزيدا من الاهتمام بالوعي البيئي على مختلف المستويات، ومن أهم الأسباب التي دفعت إلى ذلك زيادة معدلات التلوث البيئي، تزايد استنزاف الموارد الطبيعية...الخ، نتيجة لهذه التطورات العالمية الخطيرة بدأ الاهتمام بنمط جديد في الاقتصاد عرف بالاقتصاد الأخضر، فهو ذلك النشاط الذي يتوافق مع البيئة الذي أصبح مطلبا أساسيا من أجل المحافظة عليها وجعلها مكانا آمنا للعيش لأجيال الحاضر والمستقبل هذا من جهة، ولاعتباره أداة فعالة لبلوغ التنمية المستدامة التي من شأنها تمكين الدول من تحقيق العقلانية في استغلال مواردها وحمايتها من الاستنزاف والاستغلال المفرط من جهة أخرى، عن طريق تنفيذ مشاريع صديقة للبيئة، خفض النفايات، خفض انبعاث غاز الكاربون، خضرنة القطاعات القائمة، تغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، خلق فرص عمل والحد من الفقر...الخ.

إذ تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تبني هذا النمط من الاقتصاد نتيجة للضغوطات المفروضة عليها من قبل مختلف الهيئات المعنية، وكذلك نتيجة للوضعية المزرية التي آلت إليها بيئتها، لذا وحرصا منها على المضي قدما نحو ذلك فقد بادرت بوضع مجموعة من الإجراءات وسن العديد من القوانين اللازمة وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التي من مهامها حماية البيئة وتمويل مشاريعها. وعليه فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

*** هل الجهود المبذولة من طرف الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر سمحت لها بتحقيق التنمية المستدامة المنشودة في ظل مختلف العوائق التي تواجهها؟**

فرضية الدراسة

تبذل الجزائر مجهودات كبيرة للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في سبيل تحقيقها لتنمية مستدامة، التي من شأنها خلق مناصب شغل والقضاء على الفقر والحد من الآثار السلبية على البيئة.

أهداف الدراسة

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد التنمية المستدامة من منظور اقتصادي، بتحديد طبيعة الأثر الإيجابي للاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة بالجزائر، بالتركيز على الجهود المختلفة التي بذلتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة في سعيها للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال تقليص معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، تخفيض المخاطر البيئية...الخ، ما هي أهم المعيقات التي حالت دون ذلك، مع توضيح الآليات والتدابير المتخذة لحماية البيئة.

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بمختلف المراجع والمصادر العلمية التي تناولت الموضوع، وتشخيص واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر من خلال تقديم بعض الأرقام والإحصائيات التي تعكس الواقع.

الدراسات السابقة: فيما يلي أهم الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا:

- **دراسة (السعيد ومريم، 2017)** بعنوان: **"الاقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر"**، جاءت هذه الدراسة بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة التي مفادها: فيما تتمثل إمكانيات ومساعي الدولة الجزائرية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟ خلصت الدراسة إلى أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لم يعد اختيارا بل ضرورة، حيث سمحت الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بالسير نحو الاقتصاد الأخضر، إلا أنها مازالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وتحسين الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة، ما يجب على الجزائر العمل به هو تبني إستراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر ذات أهداف ومؤشرات محددة وقابلة للقياس تتمحور حول فرص الشغل في مجال الاقتصاد الأخضر.

- **دراسة (فتيحة وحميد، 2018)** بعنوان: **"الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر-"**، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الأخضر في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة مع الإشارة إلى جهود الجزائر في سبيل بعث الاقتصاد الأخضر، حيث خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد الأخضر له دور في القضاء على الفقر وتقليص الفجوة الاجتماعية بين أفراد المجتمع كما يساهم في القضاء على المشاكل البيئية، ويعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي. ختمت الدراسة بمجموعة من التوصيات كانت من أهمها ضرورة تشجيع الابتكار عن طريق إعادة النظر في الأنظمة والبرامج التعليمية بغرض التماشي مع مستجدات الاقتصاد الأخضر.

- **دراسة (نصبة، رزيقة، ومريم، 2019)** بعنوان: **"الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"**، هدف الدراسة هو محاولة تسليط الضوء على أهمية تبني الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي والاجتماعي، فالاقتصاد الأخضر أحد الأدوات المهمة في تحقيق التنمية من خلال إيجاد وظائف في مجموعة واسعة من القطاعات بإنتاجية عمالية كبيرة وكذلك بكفاءة بيئية متفوقة وانبعاثات منخفضة الأمر الذي يسمح بالنمو ويساعد في حماية البيئة والمناخ.

الدراسات السابقة التي تم عرضها لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا بنسب متفاوتة، لكن تعد الدراسة المعنونة بـ : الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، الأكثر تشابه مع دراستنا لاشتمالها على نفس المتغيرات مع الاختلاف في حالة الدراسة، وهذا ما أعطانا إلماما شاملا بالموضوع، وبالتالي المساعدة في الوصول إلى نتائج أكثر دقة.

2-مناهج البحث وأدواته وإجراءاته:

أولا. الإطار النظري للاقتصاد الأخضر

أ. مفهوم الاقتصاد الأخضر

- **التعريف الأول:** الاقتصاد الأخضر هو: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان ويؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر والندرات البيئية". (Robert C, 2018, p. 7)

- **التعريف الثاني:** يعرف بأنه: "واحد من الأسباب التي تؤدي إلي تطور و نمو البشرية وسيصبح المجتمع عادلا في توزيع الموارد، و تحقيق سوف يؤدي بشكل ملحوظ إلي تقليل الأخطار و الندرة البيئية ". (بخوش، 2011، ص 88)

- **التعريف الثالث:** عرفه **(Chapple)** بأنه: "اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية، ويتكون من عدة قطاعات اقتصادية، ولا يقتصر فقط على القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، بل يشمل أيضا التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف". (Karen, 2008, p.1)

من خلال التعاريف السابق ذكر ها يمكننا القول بأن الاقتصاد الأخضر ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية، وأنه لا يحل محل التنمية المستدامة.

ب. أهداف الاقتصاد الأخضر

تتماشى أهدافه مع أهداف التنمية المستدامة، إذ يعتبر أداة لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكننا حصر هذه الأهداف في:(علي و عبد الرزاق، 2016، ص 91)

- القضاء على الفقر من خلال خلق فرص العمل من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة؛

- حماية الصحة وتعزيز أمن الطاقة وأمن المياه لأنها تشكل العنصر الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

- تحفيز الصناعة المستدامة لان التقدم التكنولوجي أساسي لإيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية؛

- يساعد على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

ج. متطلبات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر

يمكن أن نوجز ها في النقاط التالية:(خالد، 2017)

-مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها لتفيز التولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار؛

-الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد؛

-الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها؛

-العمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفائتها؛

-وضع إستراتجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأنظف.

د. القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر

لقد حددت قمة ريو دي جانيرو عام 1992 أهم القطاعات التي من شأنها المساعدة في التول إلى الاقتصاد الأخضر إذ تتمثل هذه القطاعات في:(صيد وآخرون، 2018، ص 113)

د.1. الطاقة المتجددة: يشمل ذلك توليد الطاقة من مصادر متجددة وصديقة للبيئة مثل: توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، مساقط المياه، الطاقة الجوفية...الخ.

د.2. إدارة النفايات: من خلال إعادة تدوير النفايات واستخدامها في مجالات شتى ومعالجة النفايات السامة الملوثة للبيئة.

د.3. إدارة الأراضي: بالتوسع في الزراعة العضوية وإعادة التشجير والاهتمام بالمراعي الطبيعية.

د.4. إدارة المياه: إعادة استخدام المياه من خلال معالجة مياه الصرف، وإعادة استخدامها في الزراعة وجمع مياه الأمطار والسيول.

د.5. النقل المستدام: من خلال إيجاد وسائط نقل صديقة للبيئة مثل السيارات التي تعمل جزئيا بالكهرباء والتوسع في مجال النقل العام.

د.6. الأبنية الخضراء: يعني ذلك التوسع في البناء بمواد صديقة للبيئة التي تعمل على تخفيض استهلاك الطاقة والمياه.

د.7. الصناعة: من خلال التوجو نو الصناعة النظيفة الصديقة للبيئة، إضافة إلى خضرنة الصناعات القائمة.

د.8. السياحة: من خلال التوسع في إنشاء المجمعات السياحية والإكثار من المناطق الخضراء والمسطات المائية التي تلطف الجو.

ثانيا. التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر

أ. مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها

- **التعريف الأول**: تعريف لجنة الأمم المتحدة العالمية للبيئة للتنمية (WCED) المعروف باسم لجنة برونتلاند وفقا للتقرير الذي نشر تحت عنوان: "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 حيث عرف التنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".(Robin, 2015, p. 35)

- **التعريف الثاني:** عرفت على أنها: "تعني أن يكون هناك تضامن بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، بحيث تضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية".(رامي، 2013، ص 13)

- **التعريف الثالث:** عرفها المشرع الجزائري سنة 2003 كالتالي: "هي التي تهدف إلى التوفيق بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة، أي دمج البعد البيئي في إطار التنمية الهادفة إلى تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية".(Article n° 4, juillet 2003, p. 8)

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة تقوم على فكرتين أساسيين هما الحاجيات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقرا التي تستحق أن تحظى بعناية كبرى، ومحدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة.

ب. أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة أبعاد متباينة هي كالتالي:

ب.1. البعد الاقتصادي: يتعلق بإنتاج ما يغطي جميع احتياجات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى معيشته، هذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عن طريق دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، تبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.(نيازي وآخرون، 2019، ص 99)

ب.2. البعد الاجتماعي: يوضح هذا البعد العلاقة بين الإنسان والبيئة وكيفية تحسين مستوى الرفاهية من خلال حصول استقرار النمو الديمغرافي، وتعزيز قدرة الحكومات على توفير الخدمات للسكان،بالإضافة إلى تنمية الثقافات المختلفة والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، إذ يشمل هذا البعد كل من تثبيث النمو السكاني، أهمية توزيع السكان، الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، الصحة والتعليم.(دوغلاس، 2000، ص 64)

ب.3. البعد البيئي: يركز على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، على هذا الأساس يجب وضع

الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.(سامي و رفيقة، 2020، ص4)

بالنظر إلى الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة يمكن القول بأنها تنمية تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، باعتماد مبادئ العدالة في الإنتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع دون أن تلحق أضرار للطبيعة أو لصالح الأجيال القادمة. وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة أصبح مؤشرا رئيسيا لاستمرار البشرية، كما أصبحت أبعاد التنمية تمثل أولوية على جدول أعمال أغلب الدول التي تعمل من أجل تحديث المجتمعات. (هبة، 2017، ص 47)

ج. الاقتصاد الأخضر والقضاء على الفقر

يعد الفقر المستمر أكثر أشكال عدم المساواة الاجتماعية وضوحا، حيث يرتبط بعدم المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وتوفر القروض وفرص الدخل وحقوق الملكية الآمنة، فمن السمات الرئيسية للاقتصاد الأخضر أنه يسعى إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر دون استنزاف للأصول الطبيعية للدولة. (Nwosu et al, 2015, p. 2)

كما يلعب الاقتصاد الأخضر دورا حيويا في القضاء على الفقر من خلال الثلاثية (الدخل، التكلفة، النوعية) بزيادة توليد مداخيل الفئات الهشة من المجتمع، والحد من التكاليف التي يدفعها الفقراء لقاء تلبية حاجاتهم الأساسية من المياه، الغذاء...إلخ، بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة والعيش المستدام. وللاقتصاد الأخضر دور هام في التخفيف من الفقر من خلال:(نصبة وأخرون ، 2019، ص 209)

- المحافظة على نمو الاقتصاد وتعزيز خلق فرص العمل وغيرها من الفرص الاقتصادية في القطاعات التي توظف غالبية الفقراء؛
- يولد كميات كافية من الإيرادات العامة للسماح بالاستثمار في الحماية الاجتماعية، وخدمات عالية الجودة مع إمكانية الوصول العادل للفقراء؛
- يحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية مع السعي إلى الحفاظ على طرق مستدامة لمعيشة الفقراء، الذين يعتمدون عليها بشكل مباشر؛

- يعزز كفاءة الطاقة والموارد في الاقتصاد، بما في ذلك الوصول العادل للطاقة من جانب الفقراء، وتعزيز كفاءة استخدامها بما يضمن القدرة على مواجهة مخاطر البيئة من خلال تطوير القدرات التكيفية.

د. الاستهلاك والإنتاج المستدامان

تعتبر ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدامان من أهم تحديات الاقتصاد الأخضر، فالإنتاج المستدام يحد من نفاذ الموارد ويفرز قدرا أقل من التلوث، فتشجيع الطلب على منتجات تتسم بمزيد من الاستدامة يستطيع أن يوجد أسواقا جديدة للأعمال التجارية ذات ممارسات إنتاجية مستدامة حيث تفضي إلى زيادة تدفقات الإيرادات والوظائف الجديدة. (وهيبة و سمير، 2016، ص 442)

بحلول عام 2050 سيصل سكان العالم إلى 9.5 ملايير نسمة، وسيكون 70% منهم يعيشون في مناطق حضرية تستخدم الموارد بكثافة، وسيدخل ثلاثة ملايير من المستهلكين من الطبقة الوسطى إلى الاقتصاد العالمي بحلول 2040، حيث لا يزال 1.2 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع، فمن أجل الاستجابة لهذه التحديات في إطار القدرة الاستيعابية لمنظومة الأرض، بات اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام أمرا حتميا، لأنها تخفض من خلال كفاءة استخدام الموارد التي هي أساس التنمية في المستقبل.(عرب و ساندرا، ب د ت)

والواقع أن الاستهلاك والإنتاج المستدامين يعالجان بطبيعتهما الشاملة قطاعات متعددة، ويعتمدان نهجا كليا حيث يأخذ في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية على نحو متوازن ومتكامل. تمثل أنشطة الاستهلاك والإنتاج أساس الاقتصاد العالمي لكن الأنماط الحالية تؤدي بشكل سريع إلى استنفاذ رأس المال الطبيعي وتدهور خدمات النظام الايكولوجي وتفويض قدرة البلدان على الوفاء باحتياجاتها بشكل مستدام، وينطوي التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام على زيادة الكفاءة والإنتاجية على طول سلاسل الإمداد ودورة حياة المنتجات على المدى الطويل، حيث يغطي هدف الاستهلاك والإنتاج المستدام كلا من الكفاءة في استخدام وإدارة الموارد الطبيعية والآثار البيئية مثل: إدارة النفايات، يشرك هذا الهدف جميع الجهات الفاعلية من أجل الإسهام في التنمية المستدامة بما في ذلك القطاع الخاص، ويبرز الهدف أيضا أهمية تثقيف المستهلكين وتوفير المعلومات لهم بشأن التنمية وأنماط الحياة المستدامة، كما يحدد الهدف دور القطاع العام من خلال ممارسات الشراء العمومي المستدام، فضلا عن التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في النظام الغذائي والقطاع السياحي، ويشدد الهدف كذلك على الحاجة إلى وضع سياسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في حين يقدم التمويل وبناء القدرات باعتبارهما وسائل

للتنفيذ. فالاستهلاك والإنتاج المستدامان يهتمان بإنجاز المزيد بطريقة أفضل وتكلفة أقل، وهو يتعلق باستخدام الخدمات والمنتجات ذات الصلة التي تلبي الاحتياجات الأساسية وتحقيق جودة حياة أفضل، مع التقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الطبيعية والمواد السامة، فضلا عن انبعاث النفايات والملوثات على مدى دورة حياة الخدمة أو المنتج حتى لا تتعرض احتياجات الأجيال المقبلة للخطر.(عرب و ساندرا، ب ت)

أما بخصوص الجزائر فقد أولت أهمية بالغة للاستهلاك والإنتاج المستدامان، فقد أصبحا ضمن الاهتمامات الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، والإستراتيجية الوطنية للتسيير المدمج للنفايات والإستراتيجية الوطنية للنقلة الطاقوية التي تشمل برامج النجاعة الطاقوية وبرامج تنمية استعمال الطاقات المتجددة من خلال العديد من الإجراءات التي تصب في إطار تحقيق استهلاك مستدام تستهدف حماية المستهلك ودعم الطبقات الفقيرة. حيث صادقت الجزائر على المخطط الوطني الخاص بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامان الذي يسعى إلى تشجيع المبادرات المواطنية والمؤسساتية والمقاولاتية من أجل السير بها نحو مسار منسجم ومكمل للسياسات العامة ولسياسات القطاعات الوزارية في ما يخص شؤون البيئة والاستهلاك المسؤول، كما يرافق هذا المخطط بوابات الكترونية في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين ومنشورات تحسيسية وتربوية وتعليمية هادفة إلى تغيير السلوكيات في صالح حماية البيئة.(صالح، 2019)

ثالثا. الاقتصاد الأخضر طريق تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

أ. الجهود المبذولة من طرف الجزائر للانتقال للاقتصاد الأخضر

التزمت الجزائر بمسار التنمية المستدامة، إذ تم دمج هذا التوجه في مخططاتها التنموية منذ عام 2001، وبالتالي التحول من منطق التنمية التقليدية إلى منطق الاستدامة، كما أن الإستراتيجية التي تتبناها الجزائر في الوقت الحالي بدأت تضع في الاعتبار التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال:(قويرد، 2018، ص 278)

أ.1. برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2005: تم إقرار هذا البرنامج بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي حوالي 7 مليار دولار، يهدف إلى: تقليل الفقر، تحسين مستوى المعيشة توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة، ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

أ.2. البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي2005-2009: تبنت الجزائر أكبر قدر من الاستثمارات لاعتبارها كأداة فعالة لتسريع ورفع وتيرة النمو والتخفيف من البطالة وتقليص فجوة الفقر وتحسين معيشة السكان، حيث خصص له مبلغا ماليا بقيمة 9680 مليار دينار أي ما

يعادل 155 مليار دولار، تضمن البرنامج عدة مشاريع هدفت إلى تحقيق:(كريم، 2010، ص ص 206-220)

- تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحسين الخدمة العمومية وتحديثها؛
- مواصلة تطوير الهياكل التحتية الأساسية التي تم تجسيدها في مخطط الإنعاش؛
- إعادة التوازن الإقليمي بتطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها؛
- دعم التنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بتنمية القطاعات الإنتاجية والخدماتية الحيوية.

أ.3.البرنامج الخماسي 2010-2014: رصد له غلاف مالي يبلغ 286 مليار دولار يهدف إلى تحديث البنية التحتية وخصخصة الاقتصاد، تم تنفيذ البرنامج في مجالات حماية البيئة وتدوير المياه، والتحكم في نسبة انبعاث الغازات، كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 27 مليار دولار لقطاع الماء والتطهير، 7 مليار دولار لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة.(علي، 2018، الصفحات 281-282)

أ.4.البرنامج الخماسي 2015-2019: رصد له غلاف مالي يبلغ 262 مليار دولار يهدف إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام يصل إلى 7% عام 2019، كما أولى أهمية لتنويع الاقتصاد من خلال النهوض بالاستثمار وخلق الشركات ورفع إنتاجية القطاع الصناعي، مع مواصلة محاربة البطالة واستحداث مناصب العمل وخلق الثروات في جميع القطاعات، ومكافحة الفقر من خلال تنفيذ التدابير اللازمة الرامية إلى الحد من آثاره الواردة في مختلف برامج التحويلات المباشرة لفائدة الأشخاص المحرومين غير القادرين على العمل.

أ.5.المدرسة العليا لمناجمنت الموارد المائية: مهمتها توفير التكوين المتواصل للموارد البشرية للإطارات التابعة لقطاع الموارد المائية والبيئية والمؤسسات التابعة للوزارتين.

أ.6.المعهد الوطني للتكوينات البيئية 2012: تتمثل مهامه في التكوين والتحسيس والتربية البيئية لفائدة جميع الجهات ذات العلاقة بالبيئة.

أ.7.معهد التنمية المستدامة لإفريقيا 2023: اتخذ الجزائر مقرا له في ديسمبر عام 2013، والذي سيساهم في إعطاء حلول لإشكاليتي الفقر والتنمية المستدامة.

أ.8.المخطط الوطني للمناخ 2015-2050: يهدف إلى خفض انبعاث الغاز المسبب للاحتباس الحراري بنسبة 7% آفاق 2030، ومعالجة المياه المستعملة التي تصل طاقتها إلى 1 مليار $م^3$ عام 2021، وتحويل 500.000 سيارة إلى استخدام غاز البترول المميع وإعادة تشجير 1.7 مليون هكتار لمحاربة ظاهرة التصحر.

أ.9.المخطط الجديد لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية 2015-2020: يرمي هذا المخطط إلى مضاعفة الإنتاج السمكي الوطني 200 ألف طن/سنويا، بفضل تنمية تربية

الأحياء المائية، تشجيع مواكبة الشركات الحديثة، تعزيز نظام التكوين من أجل تطوير مهن الصيد البحري.(حفاظ و نور الهدى، 2015، ص 57)

أ.10.البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية: يهدف إلى إيجاد حلول شاملة ومستدامة لتقليل التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، حيث قدرت تكلفتها بـ80-100 مليار دولار، إذ تسعى الجزائر في آفاق سنة 2030 إلى إنتاج 22 ألف ميغاواط منها 12 ألف ميغاواط موجهة للسوق الوطنية والباقي موجهة للتصدير، كما تهدف الإستراتيجية أيضا إلى تغطية 40% من حاجيات البلد من الكهرباء 37% من الطاقات الشمسية الحرارية والضوئية و3% من طاقة الرياح فضلا عن استحداث نحو 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر. (فاطمة وأخرون، 2019، ص ص 29-31)

أ.11.الإستراتيجية الوطنية الجديدة "الإدارة المتكاملة للنفايات في أفق 2035": تعتبر هذه الإستراتيجية جزءا من المادة 68 من الدستور الجزائري الذي يقتضي بأن يتمتع المواطن ببيئة صحية وأن تعمل الدولة على الحفاظ عليها، من أهم الأهداف التي حددتها هذه الإستراتيجية منع الهدر وتشجيع الفرز الانتقائي، تقليل المخاطر الصحية والبيئية للنفايات النهائية، تطبيق مبدأ الملوث يدفع، تعزيز دور القطاع الخاص. إذ يتوقع من هذه الإستراتيجية:(وزارة البيئة والطاقات المتجددة)

- الحد من النفايات بخفض 10% النفايات المنزلية والتخلص من المكبات البرية بحلول 2024؛
- تثمين النفايات من خلال المساهمة في الاقتصاد الوطني بمبلغ 80 مليار دج؛
- زيادة الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 54 مليار دج؛
- خلق فرص عمل 100.000 وظيفية منها 30.000 مباشرة و 70.000 غير مباشرة؛
- تخفيض صافي انبعاث الغازات الدفيئة في السنة 45 مليون طن ما يعادل 150 مليار دولار .

ب. أهمية الاقتصاد الأخضر بالنسبة للجزائر

لقد أجمعت العديد من الدراسات وخاصة الندوة الإفريقية المنعقدة بالجزائر بمدينة وهران يومي 22-23 فيفري 2014 على أن الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد سبل لتحقيق التنمية المستدامة، ومن الواضح أن التوجه نحو الاقتصاد الأخضر من طرف الدولة الجزائرية يمكن أن يساعدها في تحقيق الفوائد التالية:

ب. 1. الفوائد الاقتصادية: تتمثل في:(علي، 2018، ص ص 276-278)

- لها انعكاسات ايجابية على كافة الصناعات التي تستخدم الطاقة أو تحتاج إلى تخفيض مخلفاتها أو تهدف إلى التنافس وفقا للمعايير البيئية العالمية، كما سيكون الاقتصاد الجزائري أكثر قدرة

على التنافس في الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة والضوابط البيئية والتكنولوجية، وقد قدر إجمالي الاستثمارات العالمية في الطاقة المتجددة خلال عام 2016 حوالي 241.6 مليار دولار؛

- تحسين الإنتاجية وكفاءة الاقتصاد الوطني من خلال خفض المخلفات، حيث يمكن أن تؤدي آليات الانتقال المطبقة على النقل والإسكان إلى تخفيض الوقت والوقود أثناء الاختناقات المرورية، وبالتالي تحسين إنتاجية الأفراد من خلال خفض الوقت المهدر أثناء الانتقال من مكان إلى آخر، وتحسين إنتاجية النقل من خلال التخفيض في الوقود؛

- يمكن التحول إلى الاقتصاد الأخضر في القطاع الصناعي الجزائري من تخفيض تكاليف الإنتاج وضمان الحصول على الطاقة في المستقبل، ومن ثم القدرة على المنافسة على المستوى العالمي، وتخفيض نسبة الأضرار البيئية التي يتسبب فيها القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي؛

- خلق مناصب عمل جديدة لأصحاب المؤهلات التعليمية العالمية الذين ترتفع بينهم معدلات البطالة، حيث قدرت نسبة الجامعيين حوالي 27.9% من إجمالي العاطلين عن العمل عام 2018، سجلت الجزائر ترتيبا متأخرا في ركيزة كفاءة سوق العمل في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2017-2018 حيث احتلت المرتبة 133 من أصل 137 دولة؛

- يعد الاقتصاد الأخضر رافعة للتقدم التكنولوجي الذي يشكل عنصرا أساسيا لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث بلغ عدد مناصب الشغل التي استحدثتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2010-2018 حوالي 2487914 منصب شغل سنة 2018 مقارنة ب1625686 منصب شغل سنة 2010، فهذه الزيادة في مناصب الشغل كانت بالموازاة مع زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بلغ عددها 1093170 مؤسسة سنة 2018، مقابل 607299 مؤسسة سنة2010. (Ministére de L'Industrie et des Mines, 2010-2018)

- يساهم الاقتصاد الأخضر في تقليل صدمات الطاقة (انخفاض أسعار البترول) خاصة وأن العائدات النفطية ترتبط بالأسواق العالمية التي تتسم بالتقلبات الشديدة؛

- يساهم الاقتصاد الأخضر في تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال زيادة استثمارات في قطاعات الاقتصاد الأخضر.

ب. 2. الفوائد الاجتماعية: من خلال:(علي، 2018، ص 279)

- إتاحة هواء ومياه أنظف، الأمر الذي يمكن أن يحسن صحة المواطنين وأن يرفع متوسط العمر المتوقع، بالإضافة إلى رفع مستويات المعيشة للجزائريين جراء دعم النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة وجعل المواطنين أكثر سعادة، فوفقا لمؤشر السعادة العالمي الذي يعتمد على جرد ما تنعم به الدولة من رعاية صحية وازدهار، احتلت الجزائر المرتبة 53 عالميا والسادسة عربيا في

التقرير الصادر عام 2017 في ترتيب مؤشر الاقتصاد الأخضر، ما يؤكد أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يزيد من سعادة الشعوب فهو يمثل إستراتيجية هامة للجزائر؛

- يهتم الاقتصاد الأخضر بأساليب التخطيط والتنظيم، مثلا سيؤدي النظم الأكثر استدامة للإسكان والنقل إلى تخفيض الوقت اللازم للانتقال للاقتصاد الأخضر، وبالتالي تقليل الضغوط وستتحول الفوائد البيئية والوقت الأقصر إلى فوائد يشعر بها كافة المواطنين وعليه سيوفر التحول للاقتصاد الأخضر دعما رئيسيا لنوعية الحياة في الجزائر.

ب. 3. الفوائد البيئية: تتمثل في: (علي، 2018، ص 278)

يشير النمو الاقتصادي إلى زيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة انبعاث الغازات، ما ينعكس سلبا على البيئة والإنتاجية في المستقبل وبالتالي على النمو الاقتصادي، إذ استطاعت العديد من الدول تخفيض معدلات انبعاث، وتحقيق معدلات نمو أعلى عن طريق تبني سياسات الاقتصاد الأخضر، وتعهدت الجزائر في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ COP 23 عام 2017 بتخفيض انبعاثاتها من الغازات بنسبة 7% بحلول عام 2030 مع إمكانية ارتفاع هذه النسبة إلى 22% إذا تحصلت على الدعم المالي ونقل التكنولوجيا؛

- توجد إمكانية أن تصبح الجزائر اقتصادا تنافسيا مستداما إذا اتجهت نحو الاقتصاد الأخضر، حيث أن الاهتمام والمحافظة على البيئة يؤدي إلى بناء قدرات تنافسية مستدامة؛

- يخفض التحول للاقتصاد الأخضر من تكلفة التدهور البيئي في الجزائر، حيث قدرت متوسط تكلفة التدهور البيئي في الجزائر حوالي 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003، وقدرت بـ 3.6% عام 2008؛

ج. آليات الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر

احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عربيا في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2016 واحتلت المرتبة 83 عالميا بعدما كانت في الرتبة 92 عالميا سنة 2014، ثم تراجعت إلى المرتبة 88 عالميا سنة 2018،(فتحية و حميد، 2018، صفحة 317) وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر إلا أنها تواجه كغيرها من البلدان العربية تحديات وعراقيل متنوعة تحد من توجهها نحو الاقتصاد الأخضر، ومن أبرزها نذكر:(السعيد و مريم، 2017، ص 60)

- الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والطاقة؛
- انخفاض نوعية الأنظمة والبحوث التي لا تلبي احتياجات الاقتصاد؛
- التفاوت في التقدم الاجتماعي؛
- ارتفاع نسبة غاز أكسيد الكاربون، وزيادة الآثار السلبية لتغير المناخ.

حاولت الجزائر كغيرها من البلدان تهيئة الأرضية الكفيلة لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر من خلال سن مجموعة من القوانين، التي تراعي البعد البيئي للنمو وإنشاء العديد من الهيئات والصناديق التي من مهامها حماية البيئة وتمويل المشاريع البيئية. والتي نوجزها في ما يلي:

ج. 1. الإطار التشريعي لحماية البيئة: أصدرت الجزائر العديد من النصوص القانونية منها: (شريف و عبد الوهاب، 2015، ص ص 227-229)

- قانون رقم 01-19 الصادر في 12-12-2001 المتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات؛
- قانون رقم 01-20 الصادر في 12-12-2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛
- قانون رقم 02-02 الصادر في 05-02-2002 المتعلق بـ□ماية وتثمين الشريط الساحلي؛
- قانون رقم 03-10 الصادر في 19-07-2003 المتعلق بـ□ماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون رقم 04-20 الصادر في 25-12-2004 المتعلق بالوقاية من المخاطر الكبرى، وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون رقم 06-06 الصادر في 20-02-2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة؛
- قانون رقم 06-07 الصادر في 13-05-2007 المتعلق بتسيير وحماية المساحات الخضراء.

ج. 2. استحداث هيئات جديدة في خدمة التنمية المستدامة: عملت الحكومة الجزائرية على إنشاء الهيئات التالية:

- وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة ثم حولت إلى وزارة البيئة وتهيئة الإقليم؛
- مديريات ولائية ومفتشيات جهوية للبيئة (وهران، بشار، الجزائر العاصمة، ورقلة، عنابة)؛
- اسـ□داث فضاءات وسيطة قصد تـ□قيق أمثلية الأداء البيئي، من بينها: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المحافظة الوطنية للتكوين على البيئة، الوكالة الوطنية للنفايات والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة، المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، الندوات الجهوية لتهيئة الإقليم والمحافظة الوطنية للساحل، الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية.

ج. 3. أدوات اقتصادية ومالية جبائية بيئية: تم اسـ□داث العديد من الرسوم أهمها:

- **الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة:** من بينها: الرسم على النفايات المنزلية، الرسم التـ□فيزي لإنقاص المخزون من النفايات الصحية والصناعية الخاصة، الرسم على الأكياس البلاستيكية.
- **الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة:** من أهمها: الرسم التـ□فيزي لإنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخطيرة والمرتبطة بأنشطة المستشفيات، الرسم على الأنشطة الملونة والخطيرة على البيئة وكذا الرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي.

- **الرسوم الخاصة بالانبعاث الجوي:** نجد منها: الرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي، الرسم على الوقود وتعميم الوقود النظيف.

- **الرسم الخاص بالتدفقات الصناعية السائلة:** الرسم على المياه الصناعية المستعملة، الرسم على العجلات وعلى الزيوت.

ج. 4. الصناديق والهيئات الخاصة بحماية وتمويل مشاريع البيئة: نذكر منها:(ربيعة، 2016، ص ص 196-197)

- الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم؛
- الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية؛
- الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب؛
- الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة؛
- الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الرعي.

كما عملت على إنشاء صندوق جديد لدعم المؤسسات الناشئة مع إقرار جملة من التحفيزات والإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية، ووضع تعليمات لجميع القطاعات قصد تدعيم المؤسسات الشبانية وإشراكها في تجسيد البرامج التنموية.(الإذاعة الجزائرية، 2019)

لقد أنفقت الجزائر أكثر من 2 مليار دولار خلال 15 سنة الماضية (2002-2017) في تطوير الاقتصاد الأخضر من خلال تسجيل 1200 مشروع تنموي في مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، (علي، 2018، ص 305) وهناك أزيد من 273.202 مؤسسة خضراء من بينها: 3407 في مجال استرجاع وتثمين النفايات، 1470 بخصوص تسيير المياه، و168.648 في البناء الأخضر، و68.631 في إدارة المساحات الخضراء، وتوجد 600.000 وظيفة خضراء منها: 30.085 في المصالح ذات الصلة بالبيئة على غرار تدقيق الحسابات والدراسات والتكوين. حيث أنه من الممكن استحداث 1.4 مليون منصب شغل في أفق 2025 في نشاطات متعلقة بالاقتصاد الأخضر، حيث أن قدرة تطوير الشغل في ظل هذا التصور الجديد للاقتصاد يقدر بـ 1421619 منصب شغل في عدة مجالات، كما تشير الإحصائيات إلى وجود إقبال كبير من فئة الشباب والنساء الباحثين عن العمل، فهناك 14.574 امرأة ينشطن في المهن الخضراء وهو ما يمثل 7.9% من العدد الإجمالي للنساء المسجلات في السجل التجاري من بينهم 1938 مديرة، وأن 7376 امرأة ينشطن في قطاع المباني الخضراء و3123 في الخدمات و3827 في المساحات الخضراء و146 في معالجة النفايات و51 في إعادة تدوير النفايات والعديد من النساء في قطاع الموارد المائية.(المجلس الوطني

الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص 151) وفيما يلي نوجز أهم إنجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر:(وهيبة و سمير، 2016، ص ص450-453)

* **المركز الهجين الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل:** أول محطة للطاقة الهجينة في الجزائر، فعامل البيئة يحتل مكانة مهمة في هذا الشروع إذ تم تخفيض انبعاث غاز CO_2 بحوالي 33000 طن/سنة. تنفيذ هذا المشروع يندرج في إطار الانطلاق الفعال للبرنامج الوطني للطاقة المتجددة لزيادة 40% من الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء الوطنية بآفاق 2030.

كما تتجه الجزائر اليوم إلى إحياء المفاوضات مع ألمانيا لإنجاز مشروع "ديزرتيك DESERTEC "2020 لإنتاج الطاقات المتجددة (لإنتاج الطاقة الكهربائية من استغلال الطاقة الشمسية في الصحراء) بتمويل 400 مليار أورو تستثمر على سنوات طويلة، يهدف إلى تصدير الكهرباء نحو أوروبا في المستقبل وتحقيق الأمن الطاقوي للجزائر.(محمد، 2020)

* **مصانع اسمنت بمصافي، المواطنين في صحة جيدة:** برنامج واسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين.

* **سد بني هارون:** يعتبر انجازا استراتيجيا كبيرا، تقدر قدرة تخزينه ب960 مليون $م^3$، حيث يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي أربعة ملايين نسمة، كما يسمح بسقي أكثر من 400.000 هكتار.

* **النقل الكبير للمياه في عين صالح/تمنراست:** يهدف إلى تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب، إذ يسمح بالتزويد بمياه للشرب دون انقطاع لأكثر من 90000 شخص.

* **محطات تحلية المياه:** لتأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، هذا ما يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة لمياه الشرب، تحرير الموارد التقليدية بجعل السدود القديمة المخصصة لإمدادات مياه الشرب بأن تصبح متاحة لأغراض الري.

* **التصميم المعماري الذكي:** يعمل على دمج قيم الاستدامة البيئية والمرونة في المباني الذكية مثل حديقة Cyber Parc بسيدي عبد الله، وبعض المباني ذات صفات بيئية عالية.

3-النتائج

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** أهمها ما يلي:

- يشكل الاقتصاد الأخضر سبيلا من السبل لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة؛
- يحقق انتقال الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر فوائد اقتصادية اجتماعية بيئية في آن واحد؛
- تتمتع الجزائر بموارد طبيعية وبشرية هائلة، إلا أنها تواجه تحديات عديدة تعيق تحولها نحو الاقتصاد الأخضر.

وعلي ففرضية الدراسة التي تنص على أن تبذل الجزائر مجهودات كبيرة للتوج ن و الاقتصاد الأخضر في سبيل ت قيقها لتنمية مستدامة، التي من شأنها خلق مناصب شغل والقضاء على الفقر والحد من الآثار السلبية على البيئة، أنها غير م ققة لان النتائج المحققة من وراء ذلك كانت م دودة.

4-المناقشة

للاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ على البيئة التي أضحت فرصة لت قيق تنمية مستدامة التي من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية وت قيق الرفاهية الاقتصادية من خلال تبني ودعم مشروعات تعنى بالاستدامة هذا من جهة، واعتباره البديل التنموي الأمثل التي تسعى جميع الدول ومن بينها الجزائر لت قيق أهداف ومواجهة ت ديات من جهة أخرى. وعلي يمكننا القول بأن للانتقال ن و الاقتصاد الأخضر أثر إيجابي لذلك حاولت الجزائر أن تخطو أولى خطواتها ن و هذا النمط من الاقتصاد، حيث تشير الجهود المبذولة من خلال الإحصائيات المقدمة أنفا من أجل التوج ن و الاقتصاد الأخضر وتفعيل دوره في القضاء على الفقر والحد من الآثار السلبية للبيئة، إلى أنها تعد ضئيلة ولا تزال دون المستوى المنشود، فهو بذلك حديث العهد بالاهتمام لأن الجهود المبذولة من طرف الحكومة لا ترقى لأن تكون إستراتيجية فعالة للانتقال ن و هذا النوع من الاقتصاد.

5- الخلاصة:

الجزائر لا زالت تبذل جهودا كبيرة من أجل الانتقال ن و الاقتصاد الأخضر، ولكنها تبقى ضئيلة ولم ت قق الغايات المنشودة منها لحد الساعة؛ وعلي ومن أجل تعظيم الاستفادة من مختلف الجهود المبذولة نوصي بضرورة العمل على بناء شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص، دون أن ننسى إشراك المجتمع ككل في عملية الت ول ن و الاقتصاد الأخضر هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع حوافز اقتصادية تشجع على الت ول إلى استهلاك وإنتاج مستدامان أساس الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم الكافي لها نظرا لدورها الفعال في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بوج عام.

المراجع:

- الأجنبية:

Article n° 4, A. n. (juillet 2003). Loi n° 3-10 du 19 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable. *JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE N° 43*.

Karen, C. (2008). *Defining the Green Economy : A Primer on Green Economy Development.* University of California,USA: Centre for Community Innovation.

Ministére de L'Industrie et des Mines, M. d. (2010-2018). *Bulletins d'information Statistique de la PME*.

Nwosu, F., Uhuegbulem, I., & Ben-Chendo, G. N. (2015). Green Economy: A Tool for Achieving SustainableDevelopment and Poverty Reduction in Nigeria. *European Journal of Academic Essays, 2*(5), Pages 2-5.

Robert C, B. (2018). *The Green Economy and the Water -Energy- Food Nexus.* London, United Kingdom: palgrave macmillan.

Robin, H. (2015). *Green Economics «Confronting the Ecological Crisis».* New York: Routledge.

العربية:

- المؤلفات:

صبيحة بخوش. (2011). *اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية (1989-2007)* (الإصدار 1). عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

لطفي كلاوي رامي. (2013). *حوار حول هدي الإسلام في التنمية المستدامة* (الإصدار 1). دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري.

مصطفى كافي هبة. (2017). *التسويق الأخضر كمدخل لحماية البيئة المستدامة في منظمات الأعمال* (الإصدار 1). الجزائر: ألفا للوثائق.

موسشيث دوغلاس. (2000). *مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين*. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

- الأطروحات:

بوسكار ربيعة. (2016). مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

خنافر علي. (2018). القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحول إلى الاقتصاد الأخضر، (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

- المقالات:

اسماعيل شريف، و عبيدات عبد الوهاب. (2015). اشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، 1* (12)، الصفحات 221-232.

بريكة السعيد، و بوثلجة مريم. (2017). الاقتصاد الأخضر المستديم لتحقيق التنمية في الجزائر. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة مسيلة، 2*(3)، الصفحات 53-62.

بن بوب فاطمة، بوهرين فتيحة، و طبايبية سليمة. (2019). إنجازات الاقتصاد الأخضر في قطاع الطاقة المتجددة كبديل حيوي لتنويع الاقتصاد الوطني . *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 6*(2)، لصفحات 21-37.

تقرارات يزيد، أحمد رشاد مرداسي، و بوطبة صبرينة. (2017). الاقتصاد الأخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 17* (8)، الصفحات 563-585.

تونس صيد، سهام موفق، و تقرارت يزيد. (2018). مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة مسيلة، 3* (5)، الصفحات 111-121.

الجوزي فتحية، و بوزيدة حميد. (2018). الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر-. *مجلة المستقبل الاقتصادي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 6*(1)، الصفحات 308-321.

خنافر علي، و بن زاوي عبد الرزاق. (2016). الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، 3*(9)، الصفحات 88- 101.

زحل حفاظ، و يحياوي نور الهدى. (2015). الاستثمار في الاقتاصد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري. *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2*(2)، الصفحات 39-66.

زرمان كريم. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 4*(1)، 189-223.

قمام وهيبة، و شرقرق سمير. (2016). الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات وخلق فرص عمل –مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر-. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 3*(2)، الصفحات 435-455.

مسعودة نصبة، رحمون رزيقة، و طبني مريم. (2019). الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة. *مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة مسيلة، 4*(2)، الصفحات 194-211.

معيزي قويرد. (2018). دور البرامج التنموية في مكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014). *مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة لونيسي علي، البليدة 2، 13* (1)، 270-293.

- المداخلات:

زعباط سامي، و بوقريقة رفيقة. (2020). واقع المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 -دراسة تحليلية-. *الملتقى الدولي الأول حول البرامج التنموية بين الواقع وتحديات الانتقال الطاقوي بالجزائر، يومي 19 و20 فيفري*. مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

كمون نيازي، جديد عبد الكريم، و مأمون عبد المجيد. (2019). الاقتصاد الأخضر الباب الملكي للتنمية المستدامة –تجربة تونس-. *ملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية يومي 2 و3 ديسمبر*. جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

- مواقع الانترنت:

صالح خالد. (14 أوث، 2017). *متطلبات للتحول إلى الاقتصاد الأخضر بالتعاون بين القطاعين العام والخاص*. تاريخ الاسترداد 24 أوث، 2020، من https://www.youm7.com

بلعليا محمد. (2020). *ديزرتيك الجزائر...القصة الكاملة*. تاريخ الاسترداد 20 فيفري، 2020، من https://m.elbilad.net

حب الله عرب، و افيرويس ساندرا. (ب د ت). *الهدف 12 ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة*. تاريخ الاسترداد 22 فيفري، 2020 من https://www.un.org

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2015). *الظرف الاقتصادي والاجتماعي "السداسي الأول من سنة 2015"*. من https://www.aljazairalyoum.com

الإذاعة الجزائرية الإذاعة الجزائرية. (2019). *الاقتصاد الأخضر*. تاريخ الاسترداد 24 فيفري، 2020، من https://www.radioalgerie.dz

وزارة البيئة والطاقات المتجددة وزارة البيئة والطاقات المتجددة. (ب د ت). تاريخ الاسترداد 25 فيفري، 2020، من http://www.meer.gov.dz

الحمدي صالح. (14 مارس، 2019). *الدور الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة*. تاريخ الاسترداد 20 فيفري، 2020، من https://web.unep.org